جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

إستنفاد هيئة التحكيم لولايتها

مقدم من الباحثه

نهاد صلاح الدين محمد عامر

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود (مشرفاً وعضواً)

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد سلام (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الشرطة.

المستشارة/ نجوى الصادق المهدي (عضواً)

نائب رئيس هيئة النيابة الأدارية.

٢٠١٧

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحثه : نهاد صلاح الدين محمد عامر

اسم الرسالة: إستنفاد هيئة التحكيم لولايتها

الدرجة العلمية : الدكتوراه.

القسم التابع له : قسم القانون الدولي الخاص

الكلية : الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج :

سنة المنح : ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧ م

جامعة عين شمس
كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

إستنفاد هيئة التحكيم لولايتها

مقدم من الباحثه

نهاد صلاح الدين محمد عامر

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ أحمد قسمت الجداوي (**مشرفاً ورئيساً**)

أستاذ القانون الدولي الخاص بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ سيد أحمد محمود (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ قانون المرافعات بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ أحمد رشاد سلام (**عضواً**)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الشرطة.

المستشارة/ نجوى الصادق المهدي (**عضواً**)

نائب رئيس هيئة النيابة الأدارية.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي (٢٧) يَفْقَهُوا قَوْلِي (٢٨) ﴾

الأية (25) إلى (28) من سورة طه

أهداء خاص الى

أبي فقد رحلت منذ عام فقط ولم يمهلك القدر ان ترى هذا العمل الذي كنت تتمناه رحمك الله وأسكنك فسيح جناته

أمي الغاليه كنت على قيد الحياة عند كتابة إهداء هذا العمل ولكن لم يمهلك القدر شهور على حضور مناقشتة أدعو الله ان يضئ حياتي بنور دعائك فهذا المجهود ما هو الا نتيجة أستجابة الله الى دعواتك وتشجيعك المستمرا

رحمة الله عليكي يا قرة عيني

أشقائي الأعزاء يا أغلى ما لدي فى هذه الدنيا

الباحثه

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر ووافر الأمتنان الى أساتذتي الأجلاء وأخــص بالشــكر **الأستاذ الدكتور/ احمد قسمت الجداوي والأستاذ الدكتور/ سيد احمد محمود** على ما بذلوه من جهد وأشراف وأرشادات في سبيل تحقيــق هــذا العمل فلكم مني عظيم الشكر والتقدير.

وأتقدم بالشكر والعرفان الى كل من مد يد العون من أجل انجاز هذا العمــل وأخص بذلك **اساتذة كلية الحقوق** – جامعة عين شمس فهذا ثمار جهــدكم وعلمكم .

لكم جميعا مني جزيل الشكر واسأل الله العلى القدير أن يجازيكم كل خير

الباحثة

المقدمة:

يعترف التنظيم القانوني بامكان تحقيق الحماية القضائية للمصالح المعتدى عليها بوسيلة غير اللجؤ الى القضاء وهى التحكيم ، وفيه يتفق الاطراف على عرض منازعاتهم على شخص او اشخاص يختارونهم ، لكى يتولوا الفصل فى هذه المنازعة ،ويتم ذلك باصدار حكم فى موضوع الدعوى منهيا للخصومة كلها، وقد يصدر حكما منهيا للخصومة دون الفصل فى موضوع النزاع وفى كلا الحالات يخضع هذا لولاية المحكم فى اصدار هذه الاحكام وهو ما يقوم علية بحثنا هذا.

أولا أهمية الموضوع:-

أصبحت العملية التحكيمية من أساسيات المعاملات التجارية، وإراده الأطراف هى الموجه الرئيسي للتحكيم من حيث اختيار هيئة التحكيم ،أو القانون الواجب التطبيق على إجراءات أو موضوع التحكيم ،فهذه الإرادة تعد قيدا على أعضاء الهيئة , ويجب تنفيذ ما تم اتفاق الأطراف عليه ,ما دام لم يخالف القانون ، ومن هذا المبدأ جاء اهتمامنا بولاية المحكم ، وحدود ولايته ، ونتيجه الخروج عنها ؛ مثل البطلان للحكم أو إيقاف تنفيذه لأخطاء المحكم ، أو تماديه فى التحكيم بالرغم من نفاد ولايته ، فقد لا يعلم المحكم بذلك ؛ لأن المحكم غير القانونى تكون خبرته فى تخصصه فقط ، وليس على دراية كافيه بعملية التحكيم، وخاصة أن أغلب التشريعات لم تنص على حدود هذه الولاية متى تبدأ ومتى تنتهى .

ثانيا: تحديد مجال البحث:-

بيان ولاية المحكم وأثرها على مستوى المشرع المصرى ، ومقارنتها بالتشريعات الأخرى، سواء كانت تشريعات لدول أخرى أو فى ظل مراكز تحكيم دولية أو فى ظل اتفاقيات دولية ، وسوف يتم البحث فى التشريع المصري وفقا لقانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، و القانون المقارن مع :-

١. قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتي رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ البـــاب الثاني عشرالتحكيم .
٢. نظام التحكيم السعودي الصادر بقرار رقم٣٤ بتاريخ١٤٣٣/٥/١٧
٣. قانون المرافعات المدنية والتنفيذ العراقي رقم ٨٣ لســـنة١٩٦٩ المعـــدل الكتاب الثالث ، الباب الثاني التحكيم
٤. قانون التحكيم الإنجليزي لسنة ١٩٩٦
٥. قانون التحكيم الفرنسي المعدل لسنة٢٠١١
٦. قواعد مركز القاهرة الإقليمي تسرى أعتبارا من ١مارس٢٠١١
٨. واتفاقية نيويورك لتنفيذ الأحكام لسنة ١٩٥٨ الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية ؛ وذلك لأنها أصبحت نوعا من النظام السائد ,وذلك لانضمام معظم الدول لهذه الاتفاقية ومنها مصر.
٩. اتفاقية واشنطن لتسوية المنازاعات الناشئة عن الأستثمار

ثالثا:أهداف البحث:

توضيح أهمية بيان حدود ولاية المحكم من حيث بدايتها ، ونفاد هذه الولاية، والتى يتم بها رسم حدود سلطة المحكم على عملية التحكيم، وبيان الاستثناء على نفاد هذه الولاية التى يختلف فيها تشريع عن الاخر، وما مدى تأثير نفاد ولاية المحكم سواء على الأحكام الداخلية أو الأحكام الأجنبية.

رابعا:منهج البحث:

سنسلك فى بيان نفاد ولاية الهيئة إما بصدور حكم قطعى فى موضوع النزاع ، وحال عدم صدور حكم قطعى ، وبيان هذا من خلال حالات اتفاق الأطراف على تسوية النزاع ، أو ترك المدعى الخصومة ، أو استحالة الاستمرار فى الإجراءات ,وتأثير ميعاد التحكيم على ولاية المحكم ,ورد

المحكم ، وتنحية وإنهاء ولاية المحكم، خاصة إن كانت الهيئة مشكلة من محكم واحد .

وسنقوم بتوضيح أثر نفاد ولاية هيئة التحكيم على الحكم الصادر من حيث

- حجية الأمر المقضى .

- الطعن على الحكم ، واختلاف التشريعات نحو مراحل الطعن, مع بيان أهمية ذلك على ولايه هيئة التحكيم

- تنفيذ الحكم سواء كان الحكم داخليا أوأجنبيا .

خامسا: - خطة الدراسة :

الفصل الأول:- حالات استنفاد ولاية هيئة التحكيم

المبحث الاول : الاساس القانوني لأستنفاد ولاية هيئة التحكيم وأنواع حكم التحكيم

المطلب الأول:- الطبيعة القانونية للتحكيم وتطبيق فكرة الأستنفاد

الفرع **الأول:**- الطبيعة القانونية للتحكيم

الفرع **الثاني:**- فكرة إستنفاد ولاية هيئة التحكيم

الفرع الثالث:- الأساس القانوني لفكرة الاستنفاد

الفرع الرابع:- تطبيق فكرة الأستنفاد على التحكيم

اولا :- اسباب تطبيق فكرة الاستنفاد على التحكيم

ثانيا :- القانون الواجب التطبيق وتشكيل هيئة التحكيم

ثالثا:- حدود استنفاد ولاية هيئة التحكيم

المطلب الثاني : مفهوم حكم التحكيم والأحكام التي تستنفد بها ولاية هيئة التحكيم

الفرع الأول:- مفهوم حكم التحكيم

الفرع الثاني:- أنواع الأحكام التي تستنفد بها الهيئة ولايتها